الوحدة الأولى

الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي

الناتج المحلي الإجمالي والدخل القومي

يركز الإقتصاد الكلي على الدخل القومي وتوزيعه ونموه بإعتباره خير مقياس للنشاط الإقتصادي القومي.

- **الناتج القومي:** هو محموع السلع والخدمات التي ينتجها أفراد المجتمع خلال فترة زمنية محددة سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنـــويين و يحملون جنسية ذلك البلد سواء أقاموا فيه أم لا.
- **الدخل القومي:** عبارة عن مجموع دخول أفراد المجتمع ســـواء كـــانوا طبيعيين أو معنويين خلال فترة محددة من الزمن وسواء أقاموا في البلد أو خارجه.

الناتج القومي الإجمالي ***Gross National Product (GNP)***

هو عبارة عن مجمل القيمة السوقية لكل من السلع والخدمات النهائيـــة التي ينتجها الإقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة غالباً سنة وهنا نلاحظ

1. أن الناتج القومي يشتمل على القيمة السوقية للسلع النهائية وهذا يعنـــي عدم إحتساب قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج القومي.
2. الناتج القومي يمثل القيمة السوقية للسلع ولكنها تختلف من سنة لأخرى بإختلاف الأسعار وليس بشكل حقيقي ولهذا نستخدم الأرقـــام القياســـية للأسعار.

3. الناتج القومي يمثل السلع والخدمات التي تدخل إلى السوق ولكن هناك الكثير من السلع والخدمات النهائية والتي لا تدخل إلى السوق مثل إستهلاك المزارع من إنتاج مزرعته أو خدمات ربات البيوت.
4. إن الناتج القومي يمثل القيمة السوقية للسلع والخدمات النهائية التي أنتجت في سنة معينة ولكن لو بيعت في سنة أخرى فهي لا تدخل في الناتج القومي مثلاً العقارات.
5. يتم حساب القيمة السوقية للسلع بسهولة ولكن بالنسبة للخدمات فهي تقدر تقديراً.

الناتج المحلي الإجمالي: هو عبارة عن مجموع قيم السلع النهائية والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية خلال أراضيه وبالتالي لا يحتسب إنتاج مواطنيه إذا كانوا يقيمون خارجه في حين يتم حساب إنتاج الأجانب المقيمين على أراضيه

الناتج القومي الإجمالي= الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج

صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج= دخول حاملي الجنسية في الخارج - دخول الأجانب المقيمين في الداخل

مثال: إذا كان الناتج المحلي الإجمالي للأردن= 10.000 مليون دينار أردني ودخل عناصر الإنتاج الأردنية في الخارج= 2000 مليون دينار ودخل عناصر الإنتاج الأجنبية في الأردن 3000 مليون دينار أوجد الناتج القومي الإجمالي:

الناتج القومي الإجمالي= الناتج المحلي الإجمالي + صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج

الناتج القومي بسعر التكلفة= الناتج القومي بسعر السوق- الضرائب غير المباشرة + الإعانات

الناتج المحلي بسعر التكلفة=الناتج المحلي بسعر السوق- الضرائب غير المباشرة+الإعانات

نلاحظ ان الناتج القومي بسعر التكلفة هو عبارة عن المبالغ التي يدفعها المنتجين لعناصر الإنتاج من أجور للعمال وفوائد لرأسمال المشروع وريع على ما استخدم من أرض والباقي أرباح المنظمون وبالتالي

الناتج القومي بسعر التكلفة = الدخل القومي

يلاحظ أن الناتج القومي بسعر الكلفة أكثر دلالة على النشاط الإقتصادي حيث أن الضرائب أو الإعانات المفروضة من قبل الدولة تؤثر في الأسعار دون أن تعكس زيادة في النشاط الإقتصادي

الدخل القومي *National income*

يعرف الدخل القومي بأنه مجموع الدخول المكتسبة التي تعود على مالكي عناصر الإنتاج مقابل خدمات هذه العوامل التي يبيعونها (أجر، سعر فائدة، ريع، ربح). ومالكي هذه العناصر أما أشخاص طبيعين أو شركات خاصة أو عامة أو حكومة وتحمل جنسية الدولة سواء أقامت فيها أو خارجها، وهذه الدخول قد تكون نقدية أو عينية أو ضمنية.

ويشترط في الإيراد ليكون دخل أن لا يترتب عليه إنقاص الثروة أو زيادة المديونية أو إضعاف المركز المالي عما كان عليه عند بداية الفترة.

الدخل القومي= الأجور + الريع + الفائدة + أرباح الشركات والأشخاص

الدخل المحلي: عبارة عن مجموع دخول عناصر الإنتاج والمقيمة في دولة ما سواء حملت الجنسية أم لا والتي أسهمت في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية عادة سنة وبالتالي التقاعد والضمان الإجتماعي وإنتقال ملكية الأصول لا يحسب من الدخل القومي.

الناتج المحلي الإسمي والحقيقي *Nominal and Real GDP*

الناتج المحلي الأسمي هو الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق. أما الناتج المحلي الحقيقي فهو ما يتم إحتسابه بعد تثبيت الأسعار للسنتين بأن نضرب كميات السنة الثانية بإسعار السنة الأولى (سنة الأساس) ويمكن أن نستخدم في هذه الحالة الأرقام القياسية.

الأرقام القياسية: هي أرقام نسبية أو ملخص لعدة أرقام نسبية وهو يستعمل كأداة لقياس التغيرات التي تطرأ على قيم الظواهر المركبة من عدة عوامل متغيرة (في آن واحد) من وقت لآخر.

$$\text{الرقم القياسي البسيط} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع فى سنة}}{\text{مجموع أسعار السلع في سنة}} \times 100\%$$

وتستخدم الأرقام القياسية للحصول على الناتج المحلي بالقيمة الحقيقية من خلال التعرف على التغيرات التي تطرأ على الأسعار حيث أن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى ضعف القوة الشرائية

ومن هنا يستخدم مثبط الناتج المحلي GDP deflater =

$$\frac{\text{الناتج المحلى الإسمى}}{\text{الناتج المحلى الحقيقى}} \times 100\%$$

مثـــال: فيما يلي جدول يبين الكميات والأسعار لثلاث سلع فـــي عـــام 1990 و 2000 والمطلوب إيجاد الناتج المحلي الإسمي والحقيقي والرقم القياســـي للأسعار ومثبط الناتج المحلي

السلعة	1990		2000	
	Q	P	Q	P
فوسفات	2000	100	3000	150
زيتون	1000	300	1000	400
ملح الطعام	500	70	1000	100

الناتج المحلي الإسمي سنة 1990 =

$$(70 \times 500) + (300 \times 1000) + (100 \times 2000)$$

$$35000 + 300.000 + 200.00 = 535.000$$

الناتج المحلي الإسمي سنة 2000

$$(100\times 1000)+(400 \times 1000)+ (150 \times 3000)$$

$$100.000 + 400.000 + 450.000=950.000$$

الناتج المحلي الحقيقي سنة 2000

$$(3000\times100)+(1000\times300)+(1000\times70)=300.000+300.000+70.000=670.000$$

$$\text{الرقم القياسي البسيط للأسعار} = \frac{\text{مجموع أسعار سنة المقارنة}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100\%$$

$$\frac{100 + 400 + 150}{7 + 300 + 100} \times \%100 = \frac{650}{470} \times \%100 = \%138.29$$

أي أن الأسعار زادت بمعدل 138% عما كانت عليه عام 1990

مثبط الناتج المحلي= $\frac{950.000}{670.000} \times \%100 = \%141$ أي أنه لو أن تكلفة الإنتاج عام 1990 كانت 100 دينار فإن تكلفة الإنتاج لنفس الكمية عام 2000 ستكون 141.7 دينار

صافي الدخل المحلي *Net Domestic Income (NDI)*

صافي الناتج المحلي= الناتج المحلي الإجمالي – إهتلاك رأس المال

صافي الدخل المحلي=صافي الناتج المحلي–الضرائب غير المباشرة+الإعانات الإنتاجية إن وجدت

الدخل الشخصي المتاح (الدخل الفردي) *Personal Disposaple Income*

الدخل المتاح= الدخل الشخصي – الضرائب المباشرة على الدخل

وهو الذي يمكن إنفاقه على الإستهلاك والإدخار حيث:

قانون الدخل المتاح = الإستهلاك + الإدخار

وبناءاً عليه فإن التسلسل في الحساب القومي كما يلي:

الناتج القومي الإجمالي

– صافي دخول عناصر الإنتاج في الخارج

= الناتج المحلي الإجمالي

- إستهلاك رأس المال

= صافي الناتج المحلي

- الضرائب غير المباشرة

+ الإعانات الإنتاجية

= صافي الدخل المحلي

- أقساط إلزامية (التقاعد، الضمان الإجتماعي، التأمين الصحي)

- ضرائب الدخل على الشركات

- الأرباح المتحجرة

+ مدفوعات الإعانة الشخصية (الدعم)

= الدخل الشخصي

- الضرائب المباشرة على الدخول

= الدخل المتاح

- الإنفاق الإستهلاكي

= الإدخار

طرق إحتساب الناتج المحلي

يتم إحتساب الناتج المحلي بعدة طرق هي:

أولاً: طريقة المنتجات النهائية

في هذه الطريقة يتم إحتساب الناتج المحلي الإجمالي بضرب الكمية المنتجة من السلع والخدمات النهائية×السعر. وتستبعد في هذه الطريقة السلع الوسيطة لأنها سلعة غير نهائية إنما تشترى بغرض إستخدامها مرة أخرى في العملية الإنتاجية أو بيعها مرة أخرى خلال نفس الفترة.

كذلك يتم إحتساب البضاعة المنتجة ولم تستخدم خلال نفس الفترة كذلك السلع تحت التشغيل في نهاية الفترة. كما يضاف قيمة المخزون في نهاية الفترة إلى الناتج المحلي وتخصم قيمة الواردات من السلع والخدمات من الناتج المحلي لأنها احتسبت على البلاد التي أنتجتها.

ثانياً: طريقة القيمة المضافة

وفي هذه الطريقة يتم أخذ الزيادة التي يضيفها كل قطاع خلال العملية الإنتاجية على قيمة المدخلات التي يستلمها من القطاعات الأخرى ثم تتم إضافة هذه الزيادات بالنسبة لكافة القطاعات في النظام الإقتصادي أي أن القيمة المضافة عبارة عن الفرق بين قيمة إجمالي الإنتاج وتكلفة المنتجات الوسيطة خلال كل مرحلة من مراحل الإنتاج

القيمة المضافة= سعر السلعة – مدفوعات السلع الوسيطة

ثالثاً: طريقة الدخل (عوائد عناصر الإنتاج)

يتم جمع عوائد عناصر الإنتاج الأربعة لنحصل على الناتج المحلي الإجمالي وهي:

1. الأجور والرواتب في القطاعين الخاص والعام
2. ريع الأرض: وهي المبالغ التي يحصل عليها ملاك الأرض نتيجة تأجير إراضيهم.
3. الفوائد على رأس المال.
4. دخول المالكين غير المساهمين في الشركات
5. عوائد المساهمين نتيجة مساهمتهم بالشركات المساهمة العامة.
6. إستهلاك رأس المال وهو النقص التدريجي لقيمة الأصل نتيجة الإستخدام.
7. الضرائب التجارية غير المباشرة مثل ضريبة المبيعات والرسوم والرخص والجمارك وغيرها
8. أرباح الشركات وتشمل ضريبة الدخل والأرباح المتحجزة والموزعة.

رابعاً: طريقة الإنفاق

يتم إنفاق الدخول التي يحصل عليها الأفراد أو الدولة بطرق عدة منها الإستهلاك والإدخار ولكن هذا الإدخار يتحول إلى إستثمار كما أن الإستهلاك عبارة عن الإستهلاك الخاص بالمواطنين ومنه الإنفاق الحكومي كما أن هناك صادرات الدولة وواردتها ومن هنا فإن

$$GDP= C + I + G + NX$$

أ. الإستهلاك الخاص Consuption (C) وهو ما ينفقه الجمهور على شراء السلع والخدمات

ب. الإنفاق الحكومي Govermment (G) وهو ما تنفقه الحكومة على شراء السيارات والآلات والسلع والخدمات والأثاث والمعدات الحربية ودفع الرواتب والأجور (ويستثنى منها التقاعد والهبات والإعانات الأخرى لأنها لا تساهم في العملية الإنتاجية).

ج. الإستثمار Gross Investment (I) وهو ما ينفق على شراء السلع والخدمات الرأسمالية من آلات ومعدات وبناء المصانع الجديدة وتوسيع القائمة وزيادة المخزون من المواد الأولية والمنتجات النهائية.

د. صافي الصادرات Net Exports(NX) = الصادرات- الواردات
(X.Export) (M- emport) Nx= X-M

صعوبات حساب الناتج المحلي

1. إهماله لعدد من الخدمات النهائية التي لا تدخل السوق مثل خدمات ربات البيوت والإستهلاك الذاتي.
2. إيجارات البيوت التي يسكنها أصحابها لا تدخل ضمن حساب الناتج المحلي بينما المستأجرة نعم.
3. المنتجات الزراعية التي يستهلكها منتجوها لا تحتسب.
4. قد يزداد الناتج المحلي بعد الكوارث لإعادة الإعمار وليس لزيادة الرفاه للشعوب.
5. بيع السلع المستعملة: وهذه لا تحسب في الناتج الإجمالي لأنها احتسبت سنة إنتاجها

6. عمليات بيع الأسهم والسندات لا تدخل في حساب الناتج المحلي لأ نقل ملكية فقط ولا تمثل زيادة في الناتج المحلي ولكن العمولـــة ا يتقاضاها السماسرة في البورصة تدخل ضمن حساب الناتج المحلي

الدخل القومي ورفاهية الشعوب:

قلنا إن الدخل والناتج القومي يمثلان مقياساً للنشاط الإقتصادي دا المجتمع خلال سنة وكلما كان الدخل القومي للدولة مرتفعاً كلما دل ذلك : إرتفاع المستوى المعيشي للمواطنين حيث تقاس مدى رفاهية الشعوب بمتو دخل الفرد حيث متوسط دخل الفرد من الدخل القومي= $\frac{\text{الدخل القومي}}{\text{عدد السكان}}$

هناك بعض المحاذير في قياسه لرفاهية الشعوب أهمها:

1. يفشل في قياس بعض العمليات الإنتاجية غير السوقية
2. قد يرتفع الدخل القومي نتيجة إرتفاع الأسعار وليس نمو الإنتاج.
3. لا يأخذ بعين الإعتبار أوقات الفراغ وأوقات الراحة وأثرها على إ العمال.
4. إن إرتفاع الدخل القومي لا يعكس العدالة في التوزيع.
5. قد يواكب زيادة الإنتاجية زيادة في التلوث.
6. لا يأخذ بعين الإعتبار الإستعمالات البديلة للموارد الإقتـــصادية الإنفاق على التسلح بدل الصحة والتعليم والبنية التحتية.

الوحدة الثانية

مكونات الناتج القومي

مكونات الناتج القومي

أولاً: الإستهلاك والإدخار

يشكل الطلب الإستهلاكي الخاص السواد الأعظم من مكونات الناتج القومي الإجمالي حيث يتراوح بين 50% و 70% من الدخل لذلك فإن التغير في الإنفاق الإستهلاكي يؤدي إلى أثر كبير في النشاط الإقتصادي. أما في الأردن فإن الإستهلاك ≃ 90% من الناتج المحلي الإجمالي.

ويقسم الإستهلاك الخاص إلى:

1. الإستهلاك من السلع المعمرة كالسيارات والأثاث.
2. الخدمات.
3. الإستهلاك من السلع غير المعمرة كالملابس والأغذية.

منحنى الإستهلاك والإدخار ودالتهما:

يوضح جدول الإستهلاك العلاقة بين كمية الإستهلاك من الدخل القابل للتصرف به حيث كلما زاد الدخل زاد الإستهلاك (علاقة طردية).

أما الإدخار فهو الجزء غير المستهلك من الدخل (علاقة طردية).

نلاحظ في الحياة العملية أن الشخص الذي لايوجد له دخل لابد له من الإستهلاك وهنا يكون الإستهلاك عن طريق الإقتراض (الإدخار السالب) أو عن طريق المساعدات.

MPS	MPC	الميل $\frac{S}{Y}$ Sالمتوسط	الميل $\frac{C}{Y}$ Cالمتوسط	الإدخار S	الإستهلاك C	الدخل Y
–	–	0.10–	1.10	10 –	110	100
0.50	0.50	0.04–	1.04	5 –	115	110
0.50	0.50	صفر	1	صفر	120	120
0.50	0.50	0.04	0.96	5	125	130
0.50	0.50	0.08	0.92	10	130	140
0.50	0.50	0.10	0.9	15	135	150

Average Propensity to consume $\mathbf{APC} = \frac{C}{Y}$ =الميل المتوسط

Average Propensity to save $\mathbf{APS} = \frac{S}{Y}$ = **الميل المتوسط** للإدخار

$$\text{MPC} = \frac{C_2 - C_1}{Y_2 - Y_1} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{\text{التغير فى الإستهلاك}}{\text{التغير فى الدخل}}$$ =الميل الحدي للإستهلاك

Marginal propensity to consume

$$\text{MPS} = \frac{S_2 - S_1}{Y_2 - Y_1} = \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{\text{التغير فى الإدخار}}{\text{التغير فى الدخل}}$$ =الميل الحدي للإدخار

Marginal propensity to save

$\Delta Y = \Delta C + \Delta S$ =التغير في الدخل= التغير في الإستهلاك + التغير في الإدخار

وبالقسمة على ΔY $1 = \frac{\Delta C}{\Delta Y} + \frac{\Delta S}{\Delta Y}$ =1 =MPC + MPS

$\therefore$ MPC =1 – MPS

نلاحظ من المثال أن الإدخار قبل أن يصبح الدخل 120 كان سالب أما عند نقطة التعادل Break-even قد تساوي الدخل مع الإستهلاك وبعدها أصبح الفرد يدخر المال. أما الزيادة في الإستهلاك الناجمة عن زيادة الدخل فتسمى الإستهلاك المستحث. مما سبق يتبين أن الدخل الممكن التصرف به= الإستهلاك + الإدخار

$$Y = C + S$$

فإذا بقي الدخل ثابت فإن زيادة الإدخار تعني تخفيض الإستهلاك والعكس صحيح.

فإذا مثلنا الدخل بخط 45° نلاحظ أن دالة الإستهلاك عند الدخل أقل من 120 دينار تكون أعلى من الدخل وبالتالي الإدخار سالب أما عند النقطة A الدخل = الإستهلاك وبالتالي الإدخار= صفر وبعد ذلك يصبح الإستهلاك أقل من الدخل والإدخار هنا موجب إذن نلاحظ أن دالة الإستهلاك كالتالي:

$$C = a + by$$

a = الإستهلاك عندما الدخل= صفر

b = ميل العلاقة = الميل الحدي للإستهلاك = MPC

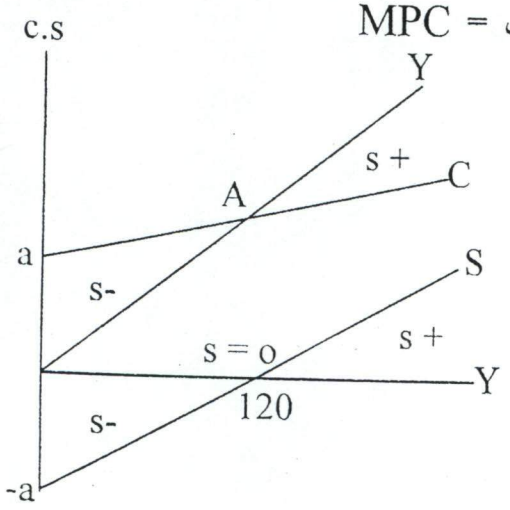

$$S = Y - C$$

وبتعويض قيمة C في المعادلة

$$S = Y - (a + by) = y - a - by$$

$$S = -a + (1 - b)\, y$$

ومن هذه المعادلة نلاحظ أن دالة الإدخار يكون فيها جزء سالب عندما الدخل منخفض.

الميل الحدي والمتوسط للإستهلاك والإدخار

الميل الحدي للإستهلاك: هو عبارة عن الجزء من الدخل الإضافي الذي ينفق على الإستهلاك $\text{MPC= The Marginal Propensity to consume} = \frac{\Delta C}{\Delta Y} = \frac{C_2 - C_1}{Y_2 - Y_1}$

وفي المثال السابق MPC = 0.5 أي أن كل دينار إضافي في الدخل ينفق منه 0.5 دينار للإستهلاك ومما سبق فإن الميل الحدي للإستهلاك = التغير العمودي/التغير الأفقي

وعليه فإن ميل دالة الإستهلاك = MPC

الميل المتوسط للإستهلاك: هو نسبة الإنفاق الإستهلاكي إلى الدخل

$$\text{APC= Average Propensity to consume} = \frac{C}{Y}$$

نلاحظ أن الميل المتوسط للإستهلاك يختلف عن الميل الحدي للإستهلاك لأنه يمثل ما يخصص للإستهلاك من الدخل المتاح كله وليس من الإضافي فقط.

الميل الحدي للإدخار: وهو نسبة ما يتم إدخاره من الدخل الإضافي

$$\text{MPC = Marginal Propensity to save} \frac{\Delta S}{\Delta Y} = \frac{S_2 - S_1}{Y_2 - Y_1}$$

$$1 = MPC + MPS$$

ونلاحظ أن الميل الحدي للإدخار= ميل دالة الإدخار لانه عبارة عن التغير العمودي على التغير الأفقي.

الميل المتوسط للإدخار: هو نسبة المدخر من الدخل المتاح

$$MPS= \text{Average Propensity to save} = \frac{S}{Y}$$

وبالقسمة على y $\quad \frac{C}{Y} + \frac{S}{Y} = \frac{Y}{Y}$

$$C + S = Y$$

$$\therefore APC= 1 - APS \qquad APC + APS = 1$$

العوامل المؤثرة في الإستهلاك:

كنا نتحدث عن الإستهلاك على إعتبار أنه دالة في الدخل على إعتبار أنه أهم العوامل المؤثرة فيه حيث أن التغير في الدخل يتبعه تغير في الإستهلاك على نفس الدالة ولكن هناك عوامل أخرى مؤثرة في الإستهلاك ولكن التغير فيها سيؤدي إلى إنتقال دالة الإستهلاك بالكامل إلى الأعلى أو الأسفل تبعاً لهذا التغير وأثره وأهم هذ العوامل

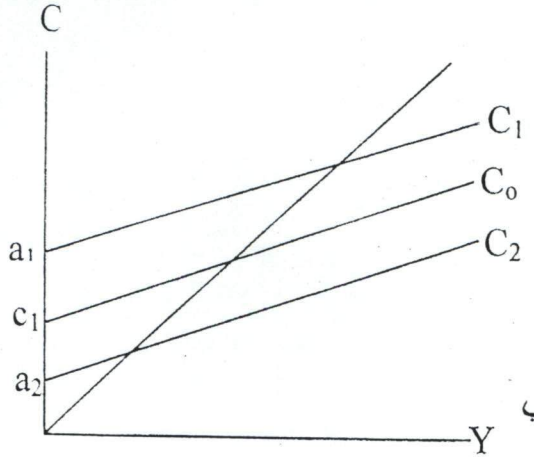

1. الثروة
2. مستوى الإسعار
3. معدلات الفائدة
4. التوقعات حول الدخل المستقبلي

5. درجة مديونية المستهلك
6. الضرائب الحكومية
7. التقاليد وأنماط الإستهلاك

العوامل المؤثرة في الإدخار

1. العادات السائدة فإذا كانت تحبذ الإدخار أم لا
2. سعر الفائدة (العائد على الإدخار)
3. حجم السكان
4. المستوى المعيشي في الإقتصاد

ثانياً: الإستثمار Investment

مفهوم الإستثمار: يقصد به تكوين رأس المال الجديد وذلك بإضافة أصول إنتاجية جديدة للإقتصاد الوطني. وهو من الركائز المهمة التي تحدد مستوى الإنتاج والدخل للدولة خاصة وأنه يشكل ما نسبته 15 – 20% من الناتج المحلي الإجمالي. ويقسم الإستثمار الكلي إلى:

أ. التكوين الرأسمالي الثابت: ويشمل المعدات والمباني والإنشاءات والآلات المستخدمة في الإنتاج
ب. التغير في المخزون من قطع الغيار وغيرها من المعدات
ج. المشاريع الإسكانية: سواء كانت هذه الأبنية للمصانع والشركات أو للإقامة فيها

محددات القرار الإستثماري:

يعتبر الربح العامل الأساسي في إتخاذ القرار الإستثماري

الربح = الإيرادات – التكاليف

أي كلما زادت الإيرادات عن التكاليف يحصل المستثمر على الربح وهذا يرتبط بالتوقعات الإقتصادية المستقبلية وعليه فإن محددات القرار الإستثماري هي:

- **العائد:** ويقصد بالعائد قيمة المبيعات وهي بدورها تعتمد على حالة النشاط الإقتصادي سواء كساد أو إنتعاش
- **التكلفة:** ويقصد بها شراء الأصول الرأسمالية والآلات والمباني وغيرها وهنا نفترض أنه تم إفتراض الأموال اللازمة لشرائها ويدفع عليها فائدة للبنك ولذلك يعتبر سعر الفائدة على الأموال المفترضة من محددات الإستثمار.
- **التوقعات:** تؤثر التوقعات بالنسبة للظروف الإقتصادية في المستقبل سواء كانت سلباً أو إيجاباً على القرار الإستثماري. فإذا كانت التوقعات تشير إلى تحسن في النشاط الإقتصادي فإن الإستثمارات تزيد والعكس صحيح.

منحنى الإستثمار:

المحدد الرئيسي للإستثمار هو سعر الفائدة والذي يدفع على المبالغ المقترضة والتي سوف تخصص للإستثمار.

مثال: إذا كان لدينا الجدول التالي يمثل الإستثمار عند أسعار الفائدة في السوق.

سعر الفائدة	حجم الإستثمار
%1	25
%2	23
%4	18
%5	15
%7	12

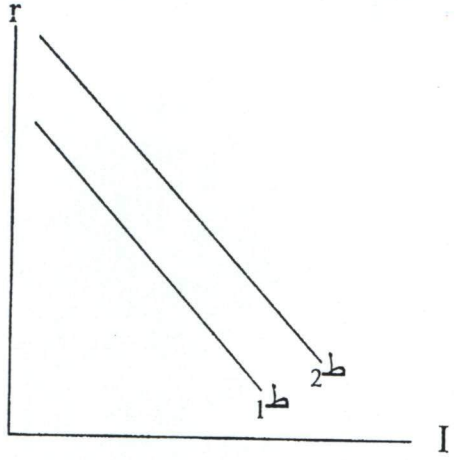

ونلاحظ إن العلاقة عكسية بين سعر الفائدة والإستثمار حيث كلما زاد سعر الفائدة قل الإستثمار والعكس صحيح.

دالةلإستثمار: والعوامل المؤثرة في الإستثمار

هناك عوامل أخرى تؤثر على الطلب الإستثماري غير سعر الفائدة ولكن يمكن أن نقول $I = I_o + iY$

الدخل = Y مستوى الإستثمار = I i =MPI الإستثمار الذاتي= I_o

أما أهم العوامل المؤثرة في الإستثمار:

1. **التطور التكنولوجي:** يساعد التطور التكنولوجي على تقدم المشروعات وتخفيض التكاليف الإنتاجية مما يزيد أرباح المشروع وبالتالي زيادة الإستثمار لذلك نجد أن المشروعات في المدى الطويل تعمل جهدها للإستثمار في الآلات الحديثة لتزيد أرباحها وهذا يؤدي لزيادة الطلب على الإستثمار وبما أن التقدم التكنولوجي يزيد الطلب على الإستثمار

فإن منحنى الطلب على الإستثمار ينتقل بأكمله إلى اليمين والأعلى وبالتالي تزيد حجم الإستثمارات عند نفس المستوى من سعر الفائدة.

2. **التوقعات:** التوقعات بتحقيق أرباح من الإستثمار تزيد من الطلب على الإستثمار وهذه التوقعات تعتمد على الظروف الإقتصادية الحالية والمستقبلية والجو السياسي ويتم قياس الجو المحيط هذا من خلال البورصة.
3. **الضرائب:** تلعب الضرائب جواً هاماً في تشجيع الإستثمار ولهذا تلجأ الكثير من الدول إلى إصدار قوانين الإستثمار والتي تعطي التسهيلات والإعفاءات والتخفيضات للضرائب لبعض الإستثمارات عن طريق التسهيلات وهذا ينقل منحنى طلب الإستثمار إلى اليمين والأعلى.
4. **الحوافز:** وذلك بدعم الإستثمارات عن طريق تقديم التسهيلات والقضاء على الروتين عند إنشاء الإستثمارات أو تقديم دراسات الجدوى للمشاريع بأسعار رمزية، وتسهيل التخليص على البضائع المستوردة.
5. **حجم الطلب ونموه:** المقصود به زيادة الطلب على السلع والخدمات حيث يؤدي إلى زيادة الطلب على اللإستثمار فإرتفاع الدخل أوزيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع وبالتالي على الإستثمار وإنتقال منحناه إلى اليمين والأعلى.

سعر الفائدة الأسمي والحقيقي:

سعر الفائدة الإسمي: هو معدل الفائدة على القروض لمدة معينة من الزمن (سنة عادة).

مثال: إذا افترضت شركة مبلغاً من البنك لنفرض 1000 دينار بفائدة مقدارها 100 دينار في السنة فإن سعر الفائدة الأسمي = $\frac{100}{1000} \times 100\% = 10\%$

أما سعر الفائدة الحقيقي: فهو يعبر عن القوة الشرائية للفائدة فمثلاً قد يفترض شخص أموال من البنك بسعر فائدة مرتفع ولكن إرتفاع الأسعار يعوضه عن هذا الإرتفاع في سعر الفائدة ولذلك يزيد الإستثمار.

مثال: إذا أفترض شخص مبلغ 1000 دينار من البنك بسعر فائدة 10% سنوياً وكان معدل التضخم السنوي = 10%

ما يحصل عليه البنك من المفترض = $1000 \times \frac{10}{100}$ = 100 دينار فائدة

المبلغ كله = 1000 + 100 = 1100 دينار

ولكن معدل التضخم هو 10% أي أن القوة الشرائية لـ 1100 دينار في العام القادم تعادل القيمة الشرائية لـ 1000 دينار هذا العام وبالتالي البنك لم يحصل على أي سعر فائدة حقيقي ولكن لو كان معدل التضخم = 2%

فإن ما يحصل عليه البنك = 1000 × (سعر الفائدة الإسمي – معدل التضخم)

$= 1000 \times (10\% - 2\%)$

$= \frac{8}{100} \times 1000 =$ 80 دينار

المبلغ كله = 1000 + 80 = 1080 دينار

أي أن معدل الفائدة الحقيقي = 8%

$$r = I - F$$

معدل التضخم F سعر الفائدة الإسمي= I سعر الفائدة الحقيقي= r

ونلاحظ أن معدل الفائدة الحقيقي هو المحدد الرئيسي للإستثمار

تقلبات الإستثمار:

التقلبات الإقتصادية لها أثر كبير في الإستثمار كإرتفاع أو إنخفاض سعر الفائدة أو فرض الضرائب أو رفع أسعارها أو تخفيضها وكذلك معدلات التضخم.

الوحدة الثالثة

الطلب الكلي والعرض الكلي

يتم التوازن الكلي عندما يتحقق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي حيث إذا لم يتحقق التعادل بين كمية النقود التي يرغب المشترون في إنفاقها وقيمة السلع التي يرغب البائعون في عرضها فلن يحدث التوازن وبالتالي نجد أن محددات الناتج القومي تتمثل في كل من الطلب والعرض الكلي.

أولاً: الطلب الكلي Aggregat Demand

تعريف الطلب الكلي: (هو مجموع قيم السلع والخدمات النهائية التي يطلبها المستهلكون والحكومة والمؤسسات الإنتاجية والعالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة عند مستوى أسعار محدد)[1] $AD= C + G + I + (X - M)$

الطلب الكلي= الإستهلاك + الإنفاق الحكومي + الإستثمار + صافي الصادرات

خصائص منحنى الطلب الكلي:

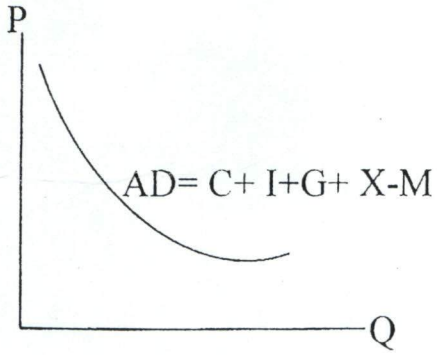

1. يميل إلى أسفل: وذلك يعود إلى أن إرتفاع الأسعار يؤدي إلى تقليل الإستهلاك وإضعاف القوة الشرائية وبالتالي تقليص حجم الإدخار وبالتالي

---

[1] خالد واصف الوزني وأحمد حسين الرفاعي: مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر، عمان، طبعة 2002، ص103.

الإستثمار ونفس الكلام بالنسبة للحكومة وهذا كله مرتبط بالدخل وبالتالي إرتفاع السعر يقلل الطلب الكلي ولهذا ميله سالب وعليه يتجه من أعلى إلى أسفل ومن اليسار إلى اليمين.

2. يتأثر بعوامل خارجية تؤدي إلى تغير وضعه وهذه إما أن تنقله إلى اليمين أو إلى اليسار وهي تقسم إلى نوعين:

أ. متغيرات سياسية:

1. **السياسة النقدية:** وهي السياسة التي يتبعها البنك المركزي في إداراته للنقدية من خلال التأثير على عرض النقد مثل (سعر الفائدة، سعر الخصم، الإحتياطات، والسياسة الإئتمانية).
2. **السياسة المالية:** وهي التي تنفذها وزارة المالية من خلال الموازنة العامة فيما يتعلق بالإيرادات والنفقات الحكومية.

ب. متغيرات خارجية:

ويقصد بها الخارجة عن سيطرة إقتصادية الدول مثل الحروب والكوارث الطبيعية وإرتفاع الأسعار العالمية.

والخلاصة يمكن القول أن أي عامل من هذه التي تؤثر على الطلب الكلي ومكوناته، فإذا كان هذا التأثير يزيد من الإنفاق ينتقل (AD) إلى اليمين وإذا كان يقلل الإنفاق ينتقل إلى اليسار.

ثانياً: العرض الكلي Aggregate Supply As

تعريف العرض الكلي:

(هو إجمالي الناتج القومي الذي يرغب قطاع الأعمال بإنتاجه وبيعه في فترة زمنية عادة سنة عند المستويات المختلفة من الأسعار) [1] منحنى العرض الكلي هذا في الأجل القصير أما في المدى الطويل فيظهر على شكل خط عمودي وهذا يعني ثبات الناتج المحلي رغم تغير الأسعار لأن الإقتصاد في حالة تشغيل كامل. أما في الأجل القصير فإن العرض الكلي يزيد بإرتفاع الأسعار (علاقة طردية) مع ثبات العوامل الأخرى وذلك لتحقيق أرباح أكبر ناتجة من الإيرادات حيث يفترض ثبات التكاليف في الأجل القصير.

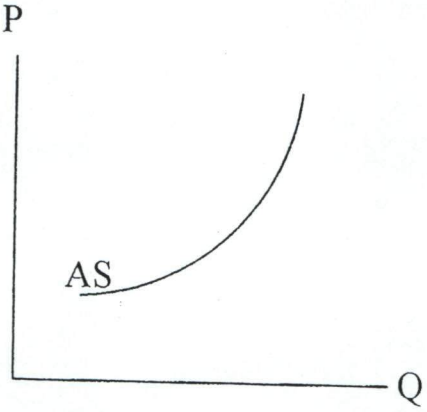

محددات العرض الكلي Determinants (AS) يتحدد مستوى العرض الكلي بعاملين

أ. الناتج المحتمل (الكامن) وهو مستوى الإنتاج عند التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج أي أن الإنتاج يقع على نقطة على منحنى إمكانية الإنتاج وليس داخله.

---

[1] خالد الوزني وشريكه، مرجع سابق ص 108.

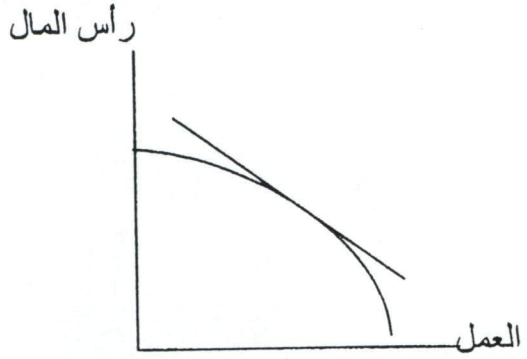

ب. تكاليف عناصر الإنتاج وأهمها مستوى الأجور فإذا أراد المنتج زيادة العرض فعليه أن يرفع الأجور وبالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي إلى الأعلى كذلك يمكن القول أن إرتفاع أسعار الصرف تؤثر كذلك في تكلفة عناصر الإنتاج وعلى منحنى العرض الكلي.

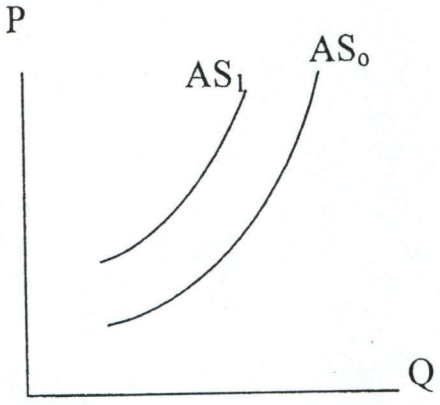

منحنى العرض الكلي عبر الزمن "كينز والتقليديين".

منحنى العرض الكلي في الأجل القصير هو منحنى العرض الطبيعي أما في الأجل الطويل فهو عمودي وذلك تعبير عن مستوى الإستغلال الكامل للموارد حيث أنه عند مستوى التشغيل حتى ولو زادت الأسعار لن يكون هناك طاقة معطلة لتزيد توظيفها نلاحظ أنه:

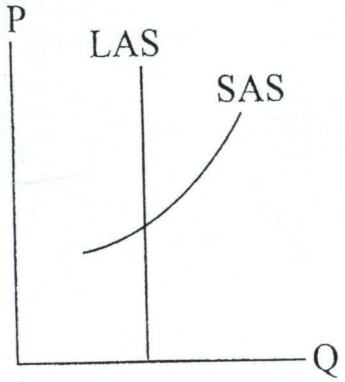

1. التقليديون قالوا أن شكل منحنى العرض الكلي عمودي لأن الإقتصاد يعمل عند مستوى التشغيل الكامل ولأن الطلب الكلي لا يؤثر في العرض الكلي وإنما يؤثر فقط على مستوى الأسعار.

وهي ترتكز في هذا التحليل على إفتراضين أساسين:

أ. توافر شروط المنافسة التامة وبالتالي آلية السوق تقود إلى التوظيف الكامل.

ب. استحالة وجود فائض في الإنتاج لأنه لا يمكن وجود عجز في الطلب حيث يعتمد ذلك على قانون ساي (العرض يخلق الطلب).

2. أما كينز واتباعه فيرون أن الأسعار والأجور ليست مرنة بشكل كبير وإنما هي بطيئة الإستجابة ولهذا يمكن للإقتصاد أن يصل إلى حالة التوازن قبل التشغيل الكامل.

وهذه النظرية فسرت حدوث الكساد العظيم في بداية الثلاثينات.

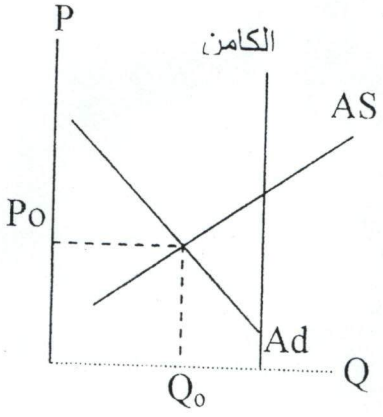

الوحدة الرابعة

الدخل التوازني

الدخل التوازني

الناتج المحلي الإجمالي: قيمة السلع والخدمات النهائية التي تم إنتاجها خلال فترة زمنية محددة (GDP).

$$GDP = (Q_1.P_1 + Q_2.P_2 + \ldots\ldots Q_n.P_n)$$

الإنفاق القومي: هو كل ما تم إنفاقه للحصول على السلع والخدمات المنتجة في بلد خلال فترة زمنية محددة AE ويشمل: الإنفاق الإستهلاكي، الإنفاق الإستثماري، الإنفاق الحكومي، صافي الصادرات.

$$AE = C + I + G + NX\ (X\text{-}M)$$

قيمة الناتج القومي= ماتم إنفاقه عليها= الرواتب+ الإيجارات+ الريع+ الفائدة +الأرباح

أي أن الناتج القومي=الدخل القومي=الإنفاق القومي ∴ الوضع التوازني GDP=AE=Y

مفهوم الدخل التوازني:

$$GDP = C + I + G + (X\text{-}M) = AE$$

الوضع التوازني عندما $Y = GEP = AE = C + I + G + NX$

1. إذا زاد الطلب الكلي عن العرض الكلي فهذا سيدفع المنتجين إما لزيادة الإنتاج أو زيادة الأسعار وزيادة الإنتاج تؤدي إلى زيادة استخدام عناصر الإنتاج فإذا كان المجتمع عند التشغيل الكامل فإن الوسيلة الوحيدة لتصحيح هذا الاختلال في الأجل القصير هي زيادة الأسعار

وبالتالي زيادة دخول أصحاب عناصر الإنتاج وهذه الزيادة إما توظف لزيادة الإستيراد وهذا يمثل تسرب الدخل إلى الخارج، أو زيادة الطلب على المنتجات المحلية وهذا بالتالي يصبح توسع في الإقتصاد (التوسع).

2. إذا كان الطلب الكلي= العرض الكلي نبقى على وضع التوازن.
3. إذا كان العرض الكلي أكبر من الطلب الكلي فإن الفائض في العرض سيتحول إلى مخزون يتزايد مع الزمن ويكون تصحيح الوضع بتخفيض الدخل أو الأسعار وتخفيض الأسعار أكثر أي سياسة (الإنكماش).

تحديد مستوى الدخل التوازني:

$$GDP = C + I + G + (X\text{-}M)$$

$$AE = C + I + G + (X\text{-}M) = Y = AE$$

لتبسيط الدراسة نفترض العوامل ثابتة فيما عدا الإستهلاك

$$AE = C + I^* + G^* + (X\text{-}M)^*$$

$$AE = (a + by) + I^* + G^* + (X - M)^* = Y$$

$$Y - by = a + I^* + G^* + (X - M)^*$$

$$Y\,(1 - b) = a + I^* + G^* + (X - M)^*$$

$$Y = \frac{1}{1-b}\,(a + I^* + G^* + NX^*)$$

مثال: إذا كان $C = 500+0.8Y \quad M = 700 \quad X = 1000 \quad I = 200$ أوجد الدخل التوازني

$$Y = \frac{1}{1-0.8}(500 + 200 + 500 + (1000 - 700)) = \frac{1}{0.2}(1500) = 7500$$

$$Y = 7500$$

التمثيل البياني للدخل التوازني:

خط $Y=AE$ هو الخط الذي يمثل تساوي الدخل والإنفاق الكلي وهو خط 45°

عند E يتحقق شرط التوازن حيث يتساوى AE مع خط الدخل

وللمثال السابق عند $Y = 7500$

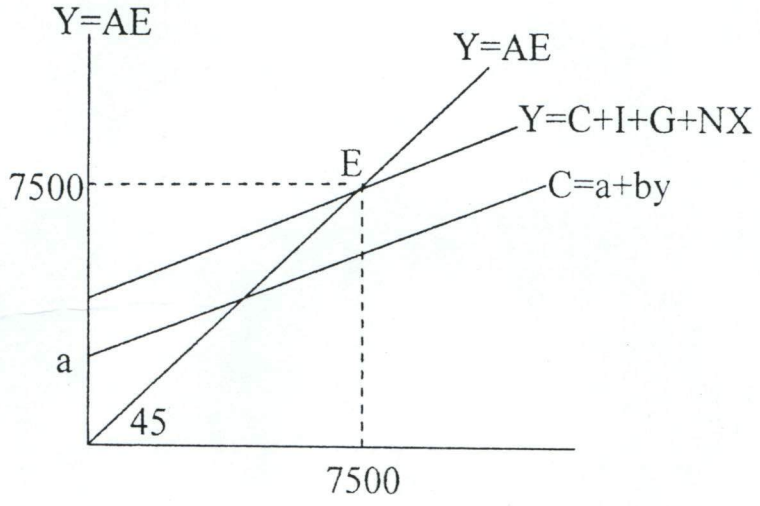

الإختلال في الإقتصاد الكلي:

تسعى الدول إلى إيجاد توازنها عند مستوى التوظيف الكامل ولكن قد يحدث التوازن عند مستويات أقل من الناتج الكامن (مستوى التشغيل الكامل) أو عند مستويات أعلى منها.

1. الفجوة الإنكماشية:

تحدث عندما يقطع منحنى الطلب الكلي منحنى العرض الكلي عند نقطة أقل من نقطة الإنتاج الكامن وللقضاء عليها في الإقتصاد علينا زيـادة الطلـب الكلي عن طريق زيادة C أو I أو G أو كلها.

2. الفجوة التضخمية:

تحدث عندما يقطع منحنى الكلي منحنى العرض الكلي عند نقطة أعلى من الإنتاج الكامن أي أن القيمة النقدية تفوق القيمة الحقيقة للناتج وللقضاء عليها يتم تخفيض الطلب الكلي.

ويتم رفع الطلب الكلي أو تخفيضه باستخدام السياسات المالية والنقدية

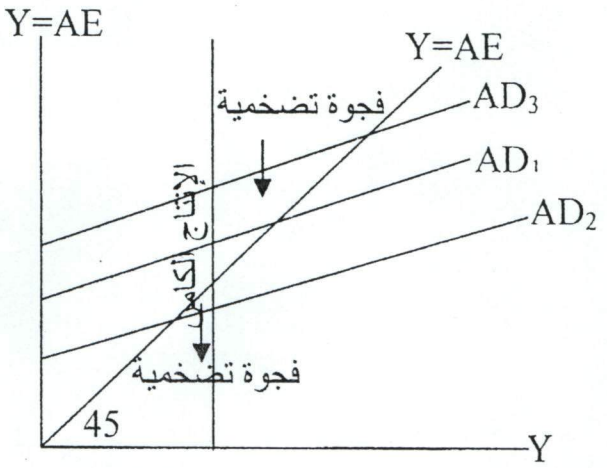

الوحدة الخامسة

المضاعف

المضاعف

نموذج المضاعف البسيط:

فكرة المضاعف توضح أن التغير في النفقات سواء كانت نفقات استهلاكية أو إستثمارية سيؤدي إلى تغير المضاعف في الناتج المحلي والدخل التوازني. أي إذا تغير الإنفاق بمقدار دينار فإن الناتج المحلي والدخل التوازني سوف يتغير بأكثر من دينار أي أنه سوف يتضاعف.

لتوضيح فكرة المضاعف نفترض وجود إقتصاد بسيط من قطاعين فقط (الإستهلاكي والإنتاجي) وبالتالي التوازن $Y = AE = C + I$

يعرف المضاعف على أنه التغير في الدخل الناجم عن التغير في أوجه الإنفاق الذاتي

$$\text{المضاعف} = \frac{\text{التغير فى الدخل}}{\text{التغير فى النفقات الذاتية}} = \frac{\Delta Y}{\Delta I}$$

أي أن المضاعف عبارة عن مقلوب مجموع التسربات في الإقتصاد والتسربات في حالة الإقتصاد البسيط هو الميل الحدي للإدخار ←

$$\text{المضاعف} = \frac{1}{1 - MPC} = \frac{1}{MPS}$$

مثال توضيحي:

الخيار	الدخل	الإستهلاك	I_1	$AE = C+I_1$	ملاحظات	I_2	$A = C+I_2$	ملاحظات
A	100	100	40	140	عجز	60	160	عجز
B	200	180	40	220	عجز	60	240	عجز
C	300	260	40	300	توازن	60	320	عجز
D	400	340	40	380	فائض	60	400	توازن
E	500	420	40	460	فائض	60	480	فائض
F	600	500	40	540	فائض	60	560	فائض

أي أن الزيادة في الإستثمار بقيمة 20 دينار زادت الدخل التوازني بمقدار 100 دينار المضاعف $= \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{100}{20} = 5$ عندما يكون التوازن عند مستوى أقل من التشغيل الكامل فإن زيادة الإنفاق سوف تزيد الدخل وبالتالي القضاء على الفجوة الركودية

أما إذا كان الإنتاج الفعلي أعلى من مستوى الدخل أي أعلى من مستوى التشغيل الكامل فيجب تخفيض الإنفاق للقضاء على الفجوة التضخمية.

آلية عمل المضاعف: أنه إذا زاد الإنفاق بمقدار ما فإنه سوف يتحول إلى دخول لفئة أخرى من المجتمع وهي بدورها سوف تنفق منها بمقدار ميلها الحدي للإستهلاك وبالتالي سوف تكون دخول لفئة أخرى وهذه ستنفق منها بمقدار الميل الحدي للإستهلاك وهكذا.

التحليل الجبري للمضاعف:

إذا كان الميل الحدي للإستهلاك = 0.8 فإن كل فرد سينفق من دخله 0.8

$$\ldots 0.8^3 + 0.8^2 + 0.8 + 1 = \ldots (0.8 \times 0.8 \times 0.8) + (0.8 \times 0.8) + 0.8 + 1$$

$$MPC^{\infty} \ldots MPC^3 + MPC^2 + MPC + 1 =$$

$$\frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - MBC} = \frac{1}{MPS} = \text{المضاعف} = \frac{1}{1 - \text{الميل الحدي للاستهلاك}}$$

المضاعف ومنحنى الإنفاق الكلي:

إذا أردنا معالجة فجوة ركودية في إقتصاد ما حيث أن مستوى الدخل متدني ونريد زيادته فكم المقدار الذي يجب استثماره لتوليد هذا الدخل المراد؟

مثال توضيحي: إذا كان إقتصاد ما يمر بحالة ركود حيث مستوى الدخل التوازني متدني = 1000 دينار وكانت وكانت الحكومة تود رفعه إلى 1500 دينار وعلمت أن الميل الحدي للإستهلاك في هذا المجتمع هو 0.9 فكم المبلغ الواجب زيادته في الإنفاق.

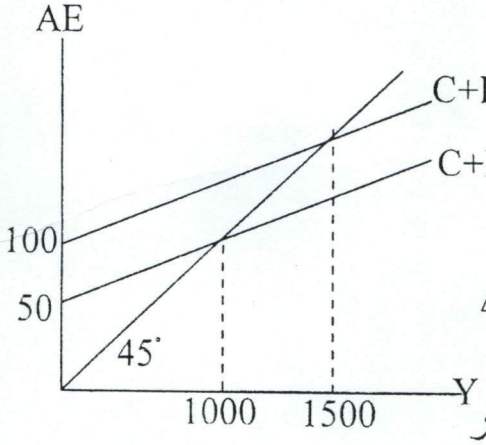

$$\text{المضاعف} = \frac{\Delta Y}{\Delta I} = \frac{1}{1 - MBC} = \frac{1}{0.1} = 10$$

$$\Delta I = 50 \quad \Delta Y = 10 \cdot \Delta I \quad \therefore 500 = 10 \cdot \Delta I$$

التغير في الدخل=المضاعف×التغير في الاستثمار

$$500 = 10.\Delta I$$
$$50 = \Delta I$$

والعكس صحيح .

مضاعف الإنفاق الحكومي:

تؤثر الدولة على الطلب الكلي بإستخدام السياسات الماليـــة (الإنفـــاق – الإيرادات) وتعتبر أدوات السياسة المالية من أهم الوسائل التي تستخدم لمعالجة إختلالات الإقتصاد والمشاكل الإقتصادية من تضخم وبطالة.

بإدخال القطاع الحكومي $AE = C + I + G$

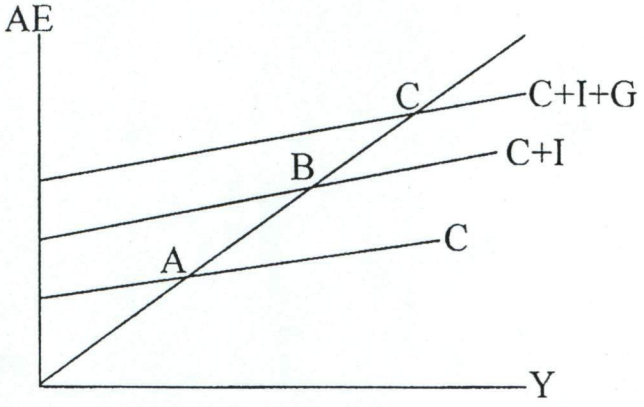

مضاعف السياسة المالية:

$$\text{مضاعف الإنفاق} = \frac{1}{1 - MPC}$$

$$\text{مضاعف الضريبة} = \frac{-MPC}{1 - MPC}$$

مثال: إذا زادت الحكومة الضرائب بمقدار 100 دينار فإنه ذلك سوف يخفض الدخل بمقدار مضاعف الضريبة وإذا زادت الإنفاق بنفس المقدار فـــإن الدخل سيزيد بمقدار مضاعف الإنفاق.

إذا كان الميل الحدي للإستهلاك = 0.9 وزادت الحكومة إنفاقها بمقـــدار 100 دينار أوجد أثر ذلك على الدخل.

مضاعف الإنفاق الحكومي= $\frac{1}{0.9-1} = \frac{1}{0.1} = 10$

$10 \times 100 = 1000$ دينار الزيادة في الدخل

إذا غطت الحكومة الإنفاق من خلال زيادة الضرائب ما هو أثر الضرائب على الدخل

مضاعف الضريبة= $\frac{-MPC}{1-MPC} = \frac{0.9-}{0.9-1} = \frac{0.9-}{0.1} = -9$

$-9 \times 100 = -900$ دينار التخفيض في الدخل

ماهو الأثر العام على الدخل ؟

الأثر العام= $\Delta E \times \frac{1}{1-MPC} + \Delta E \times \frac{-MPC}{1-MPC}$

$$E\Delta = \frac{1-MPC}{1-MPC} = 1$$

$1 \times 100\% = 100\%$

∴ مضاعف الميزانية المتوازنة = $\frac{1}{1-MPC} + \frac{-MPC}{1-MPC} = 1$

مضاعف الإقتصاد المفتوح:

يعتبر الأردن دولة صغيرة من حيث حجمها السكاني والمساحي والإقتصادي وبالتالي فهو متلق للإسعار الدولية سواء لسلع التصدير أو الإستيراد

وأي تغير في السوق العالمي يؤثر على ناتجه المحلي من خـلال الـصادرات والواردات (التجارة الخارجية) وبالتالي يؤثر على دخله التوازني.

التجارة الخارجية والناتج المحلي:

الميزان التجاري = الصادرات – الواردات

الميزان التجاري = $(N\chi = \chi - M)$

$$AE=C+I+G+(X-M)$$

الصادرات= مستوى طلب العالم الخارجي على السلع المحلية

الورادات = مستوى الطلب المحلي على السلع المنتجة في الخارج

$\therefore$ إجمالي الطلب = $GDP = C + I + G + (X - M)$

محددات التجارة الخارجية:

أهم محددات التجارة

1. **الدخل المحلي ومستواه:** كلما زاد الدخل كلما زاد الطلب علـى الـسلع والخدمات ومنها المستوردة أي زاد الطلب على الواردات.
2. **مستوى الأسعار النسبية:** إذا كان سعر السلعة المحلي أقل من سـعرها الدولي تكون سلعة تصديروإذا كان سعرها المحلي أعلى مـن سـعرها الدولي تكون سلعة إستيراد ومن المهم هنا الحديث عن سعر الصرف

$$\text{سعر الصرف} = \frac{\text{السعر المحلي للعملة}}{\text{العملة الأجنبية}}$$

تعريف سعر الصرف: هو عدد وحدات العملة الوطنية التي يلزم دفعها مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية وزيادة سعر الصرف تعني تخفيض قيمة العملة الوطنية والعكس صحيح.

مضاعف التجارة الخارجية (مضاعف الإقتصاد المفتوح)

هناك ميل حدي للإستيراد كما هناك ميل حدي للإدخار $MPM = \frac{\Delta M}{\Delta Y}$

$$AE = C + I + G + (X - M)$$

الواردات تعتبر تسرباً آخر للدخل خاصة في المجتمعات النامية وهذا التسرب بمقدار MPM ومن هنا مضاعف الإقتصاد المفتوح = $\frac{1}{MPS + MPC}$

وهو أقل من مضاعف الإقتصاد المغلق

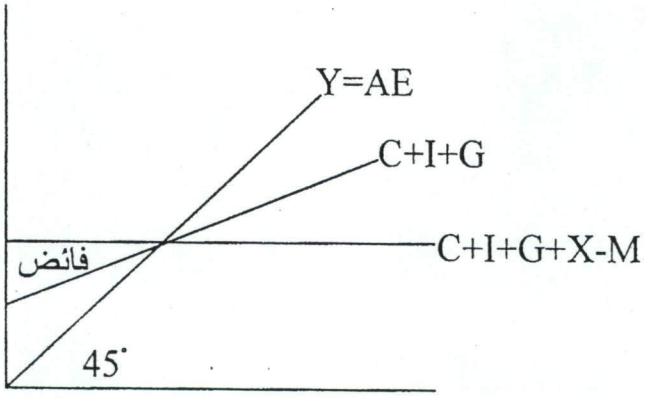

مثال: إذا كان MPM = 0.1 MPS= 0.2 أوجد مضاعف الإقتصاد المغلـق والمفتوح.

مضاعف الإقتصاد المغلق = $\frac{1}{0.2}$ = 5

مضاعف الإقتصاد المفتوح = $\frac{1}{0.2+0.1}$ = $\frac{1}{0.3}$ = 3.33

أما المعجل فيقس أثر تغير الإنفاق الاستهلاكي على الاستثمار والدخل.

الوحدة السادسة

المشكلات الاقتصادية الكلية

المشكلات الإقتصادية الكلية

أولاً: التضخم

تعريف التضخم: هو الإرتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للإسعار

$$\text{معدل التضخم} = \frac{\text{المستوى العام للإسعار(لسنة المقارنة)} - \text{المستوى العام للإسعار(لسنة الأساس)}}{\text{المستوى العام للإسعار (لسنة الأساس)}} \times 100\%$$

إرتفاع الأسعار يفقد النقود قوتها الشرائية.

حساب معدل التضخم: يتم ذلك بحساب الرقم القياسي البسيط التجميعي =

$$\frac{\text{مجموع أسعار سنة المقارنة}}{\text{مجموع أسعار سنة الأساس}} \times 100\%$$

$$\text{الرقم القياسي المرجح} = \frac{\sum (\text{السعر} \times \text{الوزن الترجيحي}) \text{ لسنة المقارنة}}{\sum (\text{السعر} \times \text{الوزن الترجيحي}) \text{ لسنة الأساس}} \times 100\%$$

أنواع التضخم وتصيفاتها وأسبابها

أ. **التضخم الزاحف:** وهو التضخم بحيث لا يزيد عن 10% ويكون بطيء وإرتفاع الأسعار فيه بطيء.

ب. **التضخم المتسارع:** وهو تزايد مستمر ومتضاعف لمستوى الأسعار العام خلال فترة زمنية بسيطة.

ج. **التضخم المجامع:** وهو تزايد كبير وضخم في الأسعار خلال فترة زمنية بسيطة جداً وهذا التضخم يفقد العملة الوطنية مصداقيتها لهذا يلجأ الناس إلى الإحتفاظ بالأصول بدل النقد وكذلك الإستثمار في الأسهم والعقارات.

أسباب وأنواع التضخم:

1. **تضخم سحب الطلب:** ينشأ هذا النوع نتيجة زيادة حجم النقود لدى الأفراد مع بقاء مستوى السلع والخدمات ثابت مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار.

ومن أهم أسباب هذا التضخم هو عجز الموازنة خاصة إذا مولت الحكومة عجز موازنتها بإصدار النقود وكذلك التسهيلات الإئتمانية المقدمة من البنوك التجارية، وبشكل عام يمكن القول أن هذا النوع من التضخم ينتج بسبب زيادة الطلب الكلي وانتقاله إلى اليمين مع ثبات مستوى العرض الكلي.

ويمكن معالجة هذا النوع من التضخم بالسياسات الإنكماشية المالية والنقدية.

2. **تضخم دفع الكلفة:** وينتج عن إرتفاع أثمان عناصر الإنتاج خاصة أسعار عناصر الإنتاج المستوردة حيث إرتفاع تكاليف الإنتاج يؤدي إلى رفع ثمن السلعة.

ويتم علاجه بربط الأجر بالإنتاجية بحيث لا تزيد الأجور بمقدار الزيادة المتوقعة في الأسعار

3. **التضخم المشترك:** ينشأ نتيجة سحب الطلب ودفع الكلفة ولعلاجه لابد من توقف التوسع النقدي

4. **التضخم المستورد:** هو الزيادة المتسارعة في إرتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية المستوردة وليس المواد الأولية.

الآثار المترتبة على التضخم:

1. الأثر على عدالة التوزيع: التضخم يسبب إنخفاض القوة الشرائية للنقود ولذلك فهو يؤثر سلباً على أصحاب الدخول الثابتة بينما يزيد دخول المنتجين كذلك يستفيد المفترضون بينما يخسر المقرضون.
2. الأثر على أسعار الفائدة: لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على وضع أموالهم في البنوك يجب أخذ معدل التضخم بعين الإعتبار حيث أن سعر الفائدة الحقيقي = سعر الفائدة الإسمي – معدل التضخم
3. الأثر على التجارة الخارجية: يؤدي إرتفاع أسعار السلع المحلية إلى ضعف منافستها في الأسواق الخارجية مما يعني تراجع حجم التصدير بينما يؤدي إنخفاض أسعار السلع المستوردة إلى زيادة الإستيراد وبالتالي تقليل الإنتاج وظهور البطالة.

ثانياً: البطالة

البطالة: هي التوقف الجبري لجزء من القوة العاملة في مجتمع ما برغم القدرة والرغبة في العمل والإنتاج

$$\text{معدل البطالة} = \frac{\text{عدد العاطلين عن العمل}}{\text{إجمالي القوة العاملة(السكان من سن 15-50سنة)}} \times 100\%$$

قانون أكان okunas low: (كل إنخفاض حقيقي في الدخل القومي بنسبة 2% يقابله زيادة في البطالة بمعدل 1%)[1].

أنواع البطالة:

1. **البطالة الإحتكاكية:** وهي البطالة الناتجة عن البحث عن فرصة عمل أفضل أو الإنتقال إلى مكان جغرافي آخر أو الدخول إلى سوق العمل. وهي مؤقته.
2. **البطالة الهيكلية:** هي الناتجة عن تغير الهيكل الوظيفي في الإقتصاد فتصبح الوظائف بحاجة إلى إعادة تأهيل (مثل تحول المجتمع من زراعي إلى صناعي) وهي طويلة الأمر.
3. **البطالة الدورية:** وهي الناتجة عن حالة الركود الإقتصادي في المجتمع.
4. **البطالة الموسمية:** مثل إزدهار مزسم الزراعة أوصناعات معينة تنشط في موسم ما وتتطلب تشغيل عدد من العمال وعند إنتهاء العمل (الموسم) يتم تسريحهم.
5. **البطالة المقنعة:** وهي وجود وظائف لا يقوم أصحابها بعمل يزيد الإنتاج والإستغناء عنهم لا يقلل الإنتاج
6. **البطالة السلوكية:** وهو عدم الإنخراط في وظائف دنيا خوفاً من نظرة المجتمع
7. **البطالة المستوردة:** وهي مزاحمة الوافدين على الوظائف وترك أبناء البلد بدون عمل.

---

[1] خالد الوزني وشريكه: مرجع سابق ص 192.

الآثار السلبية للبطالة وعلاقتها بالتضخم

إضافة للأثار الإجتماعية تعتبر البطالة هدر لمورد مهم جداً من مـــوارد الإنتاج وهو عنصر العمل.

وحسب منحنى فليبس فإن العلاقة عكسية بين التضخم والبطالة ولكن قـــد نجد مجتمع فيه يجمع بين البطالة والتضخم (مثل الأردن)